



The importance of using examples of knowing beforehand the financial failure to evaluate the capacity of companies to continue or fail financially

أهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة الشركات على الاستمرار أو فشلها المالي

* م . ثامر مهدي محمد صبري

Abstract After the collapse of many international companies in the shadow of financial crises in the last two decades of this century and to charge the departments of companies and external auditors in the failure to provide early warning of the possibility of the collapse of these companies , it has been focused the attention of professional organizations , accountants and auditing related parties towards the interest in finding ways and means to predict a capacity of companies to continue their activity or financial failure in future periods

These are the models of predicting the ability of companies to continue or financial failures . Hence , the importance of the use of these models by management of companies and external auditors in light of their legal and professional obligations imposed by professional standards which was imposed by the international professional standards to predict the ability of companies to continue or failure in future ,where it has been studied several methods of timely prediction of companies and the study made several recommendations , most important of which is the need to adhere to the standards of professional accountants and international and local auditing ,which emphasize the use of all procedures and means of which assess the ability of companies to continue or fail financially .

مستخلص:- بعد انهيار العديد من الشركات العالمية في ظل الأزمات المالية المتعاقبة في العقدين الأخيرين من هذا القرن وتوجيه الاتهام الى إدارات الشركات والمدققين الخارجيين في عدم تقديم الأنداز المبكر عن احتمالية انهيار تلك الشركات فلقد أنصب اهتمام المنظمات المهنية المحاسبية والتدقيقية والأطراف ذات العلاقة نحو الاهتمام بإيجاد الطرق والوسائل للتنبؤ بقدرة الشركات على الأستمرار بنشاطها أو فشلها المالي في الفترات القادمة ومن هذه الطرق نماذج التنبؤ بقدرة الشركات على الأستمرار أو الفشل المالي ، ومن هنا تبرز أهمية دراستنا حول أهمية أستعمال تلك النماذج من قبل إدارة الشركات والمدققين الخارجيين في ظل التزاماتهم القانونية والمهنية التي فرضتها المعايير المهنية الدولية للتنبؤ بقدرة الشركات على الأستمرار أو فشلها مالية مستقبلا حيث تم دراسة عدد من طرق التنبؤ في عينة من الشركات وقدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها ضرورة الألتزام بالمعايير المهنية المحاسبية والتدقيقية الدولية والمحلية التي تؤكد على أستخدام كافة الإجراءات والوسائل التي من شأنها تقييم قدرة الشركات على الأستمرار أو فشلها المالي .

المقدمة: أن موضوع التنبؤ بالفشل المالي للشركات أو الأستمرار في عملها مستقبلا وأيضا مسؤولية المدقق الخارجي وإدارة الشركات في تقييم قدرة الشركات على الفشل المالي في نشاطها او الأستمرار في العمل مستقبلا من المواضيع المهمة لما لها من اثر على الأطراف ذات الصلة بالشركة حيث تتناول هذا الموضوع العديد من الدراسات الأكاديمية الجامعية والدراسات المهنية من قبل المجالس والمنظمات المهنية المحاسبية والتدقيقية . ولقد أزدادت أهمية هذا الموضوع في العقدين الأخيرين من القرن الحالي بعد التغييرات الأقتصادية المتسارعة وظهور الشركات المتعددة الجنسيات و بعد تعرض العديد من الشركات العالمية الى الأنهيارات والفشل المالي مثل شركة أنرون للطاقة وما لحق من ضرر على جميع الأطراف المهتمة بتلك الشركات دون أن يكون هناك أنداز مبكر من قبل المدقق الخارجي وإدارة الشركات تم الإشارة لها في تقاريرهم المالية في السنوات السابقة لسنة الفشل المالي ، وتهدف دراستنا الحالية الى تسليط الضوء على أهمية أدراك المدقق الخارجي وإدارة الشركة لمسؤولياتهم بضرورة الأستعانة بطرق التنبؤ بالفشل المالي كأحد أساليب الأنداز المبكر عن احتمالية فشل الشركة ماليا مستقبلا ولقد تم تقسيم دراستنا الحالية الى أربعة محاور تتناول المحور الأول منهجية الدراسة اما الثاني تتناول مفهوم الفشل المالي وأهميته ونماذج التنبؤ به وقد تتناول المحور الثالث الدراسة التطبيقية اما المحور الرابع فقد تتناول الأستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل لها .

أولا: منهجية الدراسة :

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة الى عدم وجود أدراك لأهمية أستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات من قبل المدققين الخارجيين وإدارات الشركات في ظل واجباتهم والتزاماتهم التي نص عليها المعيار الدولي رقم

(570) الخاص بأستمرارية عمل الشركات وأستخدام كافة الأساليب اللازمة لتقييم قدرة الشركات على الأستمرار بنشاطها وعملها او فشلها المالي في الفترات المقبلة .

أهمية وهدف الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة الحالية من أهمية موضوع أستمروية الشركات في عملها أو تعرضها للفشل المالي مستقبلا بالنسبة لجميع الأطراف المهتمة ذات الصلة بالشركة وخصوصا بعد الأتهامات التي وجهت الى مهنة التدقيق الخارجي بعد تعرض العديد من الشركات الدولية للفشل المالي ومسؤولية المدقق الخارجي وأدارة الشركات عن ذلك الفشل وتهدف الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية أستخدم نماذج التنبؤ بالفشل المالي من قبل المدققين الخارجيين وأدارات الشركات في تقييم قدرة تلك الشركات على الأستمرار او فشلها المالي مستقبلا .

ثانيا : مفهوم الفشل المالي وأهميته ونماذج التنبؤ به :

1- مفهوم الفشل المالي والتنبؤ به :

التنبؤ المالي هو محاولة أيجاد تصور عن الوضع المالي للشركة في المستقبل بالأعتماد على المعلومات السابقة والحالية وذلك لمواجهة الألتزامات المالية التي سوف تواجهه الشركة (مراد، 2010 : 20)، اما مفهوم التنبؤ المالي للشركات فقد عرف على أنه مجموعة من الأجراءات والطرق الذاتية والموضوعية المصممة أساسا لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة ومعرفة النتائج التي ستتحقق وبذلك يمكن أن يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته في توفير النتائج الضرورية والتي على أساسها تتم عملية التقييم وأتخاذ القرار الملائم بالشكل الذي يقلل من أمكانية تحقيق الأخرافات بين ما هو فعلي وما هو متوقع (عمر و السراج ، 2012 : 44) ، كما يعرف الفشل المالي (على أنه توقف العمل بشكل طوعي بسبب التعثر المالي وتتم تصفيتها في هذه الحالة أختياريا أو بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين وتتم في هذه الحالة تصفيتها أجاريا) (مطر، 2001 : 20) .

وللفشل في الشركات مفهومان أحدهما أقتصادي والآخر مالي أذ ينصب الأول على قياس النجاح أو الفشل أعتادا على مقدار العائد على رأس المال وتعد الشركة فاشلة عند عجزها عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر والذي يناسب والمخاطر المتوقعة ويؤشر الثاني عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة (قاسم ، 2001 : 64) ، وعرف الفشل في الشركات أيضا على أنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الألتزامات المالية التي بذمتها بالكامل ومن ثم فهي طريقها الى الأفلاس قانونا والتصفية (عاشور و الفاروق ، 2005 : 44) .

2- أهمية التنبؤ بالفشل المالي :

تتأتى أهمية الفشل المالي من خلال أهتمامات الأطراف المهتمة بالشركات وكالاتي :

- - المصارف: تهتم المصارف بالتنبؤ بالفشل المالي لما له من تأثير على قروضها القائمة وقيد الدراسة (صلاح وغزوان ، 2000 : 178)
- - المستثمرون: المستثمرون يهتمون بالتنبؤ بالفشل المالي لأسباب عديدة منها ترشيد قراراته والمفاضلة بين البدائل المتاحة والأبتعاد عن الأسهمثمارات ذات المخاطر (شريف ، 2006 : 33).
- - الإدارة : ينصب اهتمام الإدارة بموضوع الفشل المالي لمعرفة مؤشرات الفشل وأسبابه وأجراءات معالجته قبل وقوعه .
- - الجهات الحكومية : تهتم هذه الجهات بموضوع الفشل المالي باعتبارها تمثل وظيفة رقابية (كدائرة الرقابة المالية على الشركات العاملة والجهات الضريبية وغيرها) .
- - مدققو الحسابات الخارجيون : ويتجلى اهتمامهم بهذا الموضوع كونه مسؤولين في تقييم استمرارية الشركات من عدمه .
- 3- **مظاهر الفشل المالي:** هناك مظهران للفشل المالي: (سعيد، 2000: 363)
- - مظهر اقتصادي بفشل الشركة في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه وتطبق هذه الحالة على الشركة في تحقيق عائد على الأستثمار أقل من التكلفة المرجعة للأموال المستثمرة فيه .
- - مظهر مالي يتمثل في وصول الشركة الى درجة العسر المالي أو الى ما هو أبعد من ذلك الى وضع التصفية القانونية وتعد الشركة معسرة من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداتها أقل من القيمة الدفترية لألتزاماتها لكنها تصل الى حالة التصفية أو الأافلاس المالي عندما تعجز عن تسديد ديونها .
- 4- **أسباب الفشل المالي :** للفشل المالي أسباب منها داخلية ومنها خارجية :
الأسباب الداخلية: وتتمثل بالآتي: (الدوري، 2010: 245)
- - فقدان أسواق رئيسية أو حقوق امتياز أو مورد رئيسي .
- - مشاكل في الأيدي العاملة والنقص في تجهيز مواد ولوازم .
- - فقدان موظفين ذو كفاءة أدارية في المناصب القيادية وعدم القدرة على أيجاد بدلاء عنهم .
- - عدم أستخدام نظام الجودة في عمل الشركة الذي بدوره يؤدي الى أرتفاع التكاليف وأنخفاض الأرباح وضعف القدرة على التنافس والأستمرار في السوق .
- - زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة للشركة .
- وان أهم الأسباب الخارجية للفشل المالي فتتمثل بالآتي (محمد، 2000 : 39):
- - الظروف الأقتصادية المحيطة ببيئة الشركات وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لأجراء التوسعات الضرورية .

- ارتفاع كلفة مصادر التمويل .

- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها .

- المنافسة الشديدة .

وهناك دراسات عدة عن أسباب الفشل المالي كل منها يعطي أسباب تتركز حول فقدان الشركة لأسواقها الرئيسية وفشل الإدارات في استقطاب المهارات المناسبة لعمليات التخطيط وضعف كفاءة نظام المعلومات الإدارية والأحتيال وعدم تمكن الشركات من الحصول على التمويل طويل الأجل والحاجة الى رأس المال النقدي العامل والتوسع في المشاريع (عباس، 2010 : 21)

5- مراحل الفشل المالي :

توجد مؤشرات وعوامل عدة للفشل المالي وعلى الشركات معرفتها مسبقا لأخذ الإجراءات

المعالجة قبل أن يتم إفلاسها وفشلها المالي وقد اختلفت الآراء والدراسات حول مراحل

الفشل المالي ومنها دراسة (Gordan,1971) :

1- مرحلة النشوء : وخلال هذه المرحلة تظهر مؤشرات كأذار مبكر للفشل المالي ومنها انخفاض

الطلب على المنتجات وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال

عامل .

2- مرحلة عجز السيولة : من مظاهر هذه المرحلة هو أن أصول الشركة تكون أكبر من خصومها

وعدم قدرة الشركات على مواجهة احتياجاتها النقدية وصعوبة تحويل الأصول الى أصول نقدية

لتغطية الديون المستحقة .

3- مرحلة الأعباء المالية : في هذه المرحلة تعاني الشركات من عدم القدرة على تغطية الديون

ودفع مصاريفها المستحقة ولعدم تمكنها من الحصول على الأموال اللازمة .

4- مرحلة الأعباء الكلي : هناك مؤشرات في هذه المرحلة تتنبأ بأحتمالية فشل الشركات في الفترات

المقبلة منها اعتماد الشركات على القروض وتدهور الأصول المتداولة ونسب السيولة وأيضا

الارتفاع المستمر في حجم الديون وانخفاض الربحية لفترات متتالية وعدم قدرة الشركة على

المنافسة .

5- مرحلة إعلان الإفلاس : وهي المرحلة النهائية والتي خلالها لاتسطيع الشركة دفع ديونها حيث

يتم في هذه المرحلة التنازل عن أصولها والقيام بالأجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين وفي

هذه المرحلة يتم زوال الشكل القانوني للشركة من خلال إعلان إفلاسها والقيام بتصفيته .

من هذه المراحل يتبين أن الفشل المالي لا يحدث بشكل فجائي وإنما يمر بمراحل عدة ولكل مرحلة

مؤشرات وأذار وبإمكان الشركات اتخاذ الإجراءات العلاجية في كل مرحلة من المراحل لتجنب الفشل

المالي .

6- نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات :

أدناه عرضاً لأهم النماذج الشائعة الاستخدام :

نموذج (Altman and Mccough) : وهو نموذج تم اعتماده عام 1968 وتم تطويره عام 1995 وتم خلال هذا النموذج أنتقاء خمسة نسب مالية أعتبرت هي المميّزة للأداء ولقد تم استخدام هذا النموذج على نطاق واسع للتنبؤ بأفلاس الشركات نظراً لقدرته على التنبؤ بالعديد من الشركات فمن خلال هذا النموذج تم استخدام علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات غير الفاشلة ويكون النموذج في صورته الرياضية كالاتي :

$$Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 1.0X5$$

X1 = صافي رأس المال العامل على أجمالي الموجودات.

X2 = الأرباح المحتجزة والأحتياطيات / أجمالي الموجودات.

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / أجمالي الموجودات.

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / أجمالي المطلوبات.

X5 = المبيعات / أجمالي الموجودات.

- عندما قيمة (Z) أقل من 1.81 فإن احتمالية فشلها كبير .
- عندما قيمة (Z) أكبر من 2.99 فإنه استبعاد لأحتمالية الفشل بشكل كبير .
- عندما قيمة (Z) بين (1.81 و 2.99) فإن من الصعب الحكم على إمكانية نجاح الشركة أو فشلها وتسمى بالمنطقة الرمادية (حمزة، 2011، : 307) .

نموذج (Sherrod) :

يستخدم هذا النموذج في تقييم مخاطر الأئتمان عند منح القروض المصرفية وأيضا يستخدم للتنبؤ في استمرارية الشركات ويعتمد على ستة نسب مالية هي :

X1 = صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول (مؤشر سيولة) .

X2 = الأصول المتداولة / مجموع الأصول (مؤشر سيولة) .

X3 = مجموع حقوق المساهمين / مجموع الأصول (مؤشر رفع) .

X4 = صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول (مؤشر ربحية) .

X5 = مجموع الأصول / مجموع الأصول الثابتة (مؤشر رفع) .

$$X6 = \text{مجموع حقوق المساهمين} / \text{مجموع الأصول الثابتة (مؤشر رفع)} .$$

ويكون هذا النموذج في صورته الرياضية :

$$Z = 17x1 + 9x2 + 3.5x3 + 20x4 + 1.2x5 + 0.10x6$$

وقد قسمت قيمة مؤشر الخطورة كما موضح في الجدول أدناه (Mustapha , 2008) :

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي	قيمة z الفاصلة
الأولى	الشركة غير معرضة للأفلاس	Z أكبر أو يساوي 25
الثانية	أحتمال قليل للتعرض لمخاطر الأفلاس	Z أكبر أو يساوي 20 وأقل من 25
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الأفلاس	Z أكبر أو يساوي 5 وأقل من 20
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الأفلاس	Z أكبر أو يساوي من (- 5) وأصغر من 5
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الأفلاس	Z أقل من (- 5)

نموذج BEAVER :

وهو أيضا نموذج شائع وجد عام 1966 ويتميز بقدرة تنبؤية عالية الا أنه يعاب عليه بأنه لم يعتمد على أسس علمية وإنما لشيوعه ويستخدم أسلوبا أحصائيا بسيطا يتعامله مع المتغيرات كل على حدة وبالتالي لايمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالوضع المستقبلي للشركات ويصاغ هذا النموذج رياضيا على النحو الآتي :

$$X1 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$X2 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$X3 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$X4 = \text{القيمة السوقية للأسهم} / \text{القيمة الدفترية للدين} .$$

$$X5 = \text{الأرباح المحتجزة المتراكمة} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$Z = 3.3X1 + 1.2X2 + 1.0X3 + 0.6X4 + 1.4X5$$

-عندما تكون Z أكبر من 2.99 فإن النموذج يتوقع أن الشركة غير فاشلة .

- عندما تكون (Z) أقل من 1.81 فإن يتوقع أن الشركة سوف تفشل .

- عندما تقع (Z) بين (1.88 - 2.99) فإن النموذج لا يستطيع تحديد الشركة فاشلة أو غير فاشلة وتسمى بالمنطقة الرمادية .

وقد نجح هذا النموذج في التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بسنتين فقط وفشل في التنبؤ بالأفلاس الى أكثر من ذلك .

نموذج KIDA :

وجد هذا النموذج عام 1981 وأثبت قدرة على التنبؤ بنسبة (90%) قبل حدوث الأفلاس بسنة ويطبق هذا النموذج على قطاع المصارف في الأغلب (عثمان، 2012 : 88) ويمكن تصوير هذا النموذج بالشكل الرياضي الآتي:

$$Z=0.042X1 + 0.042X2+0.461X3+0.463X4+0.271X5$$

X1 = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول.

X2 = مجموع حقوق المساهمين / مجموع المطلوبات.

X3 = الأصول السائلة / المطلوبات المتداولة

X4 = المبيعات / مجموع الأصول

X5 = النقدية / مجموع الأصول

Z = مؤشر الأستمرارية

وتعتبر احتمالات الفشل مرتفعة حسب هذا النموذج عندما تكون قيمة (Z) سالبة .

7-مسؤولية المدقق الخارجي وأدارات الشركات في تقييم قدرة الشركات على الأستمرارية أو الفشل المالي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (570) :

أن لفشل الشركات أو ضعف قدرتها على الأستمرار له مؤشرات مختلفة منها ما يستطيع المدقق الخارجي التوصل اليه خلال قيامه بالفحص العادي الذي يقوم به لتحقيق أهداف التدقيق المتعارف عليه ومنها ما يحتاج الى إجراءات خاصة ومعقدة تتطلب من المدقق خبرة طويلة وكافية وتحتاج الى جهود وفحوصات خاصة وقد تتطلب تكاليف إضافية وحتى لو بذل المدقق كل العناية المهنية الكافية فإنه قد لا يتوصل الى ذلك .

لذلك فإن المدقق يكون مسؤولاً إذا قصر في تقييم قدرة الشركة على الأستمرار مع قدرته على ذلك وضمن الفحص العادي وعندها فإنه يتعرض للمسؤولية المهنية والجنائية والمدنية لأنه قد يكون الحق ضرراً بالشركة والمجتمع ولمخالفته التعليمات المتعلقة بالمهنة .

ولقد حدد المعيار الدولي للتدقيق رقم (570) الخاص بالشركة المستمرة الصادر عن الأتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الأرشادات حول مسؤولية المدقق الخارجي المتعلقة بملائمة فرض الأستمرارية كأساس لأعداد البيانات المالية .

ثالثاً : الدراسة العملية :

سيتم أعتقاد نموذج (Altman) الثمان في دراستنا التطبيقية نظراً لقدرته التنبؤية العالية في العديد من الشركات من خلال تطبيقه على عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2010 ومن خلال تطبيق معادلة النموذج : Z

$$=1.2X1+1.4X2+3.3X3+0.6X4+1.0X5$$

X1 = صافي رأس المال العامل على أجمالي الموجودات.

X2 = الأرباح المحتجزة والأحتياطيات / أجمالي الموجودات.

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / أجمالي الموجودات.

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / أجمالي المطلوبات.

X5 = المبيعات / أجمالي الموجودات.

جدول رقم (1) نتائج تطبيق معادلة نموذج الثمان على شركات عينة الدراسة

معادلة نموذج الثمان						الشركات	
قيمة Z	X5	X4	X3	X2	X1		
13.31	0.52	20.14	0.0249	0.0733	0.563	شركة الهلال الصناعية	1
0.02	0.44	2.45	-0.27	-0.62	-	الشركة العراقية للأعمال الهندسية	2
1.51	0.01	-0.24	4.72	-0.52	0.23	شركة المنصور للصناعات الدوائية	3
0.81	0.32	1.951	-0.113	-0.113	-	شركة المعمورة	

					0.134	للأستثمارات العقارية	4
6.18	0.28	9.11	0.07	-0.15	0.801	شركة النخبة للمقاولات	5
5.929	0.32	9.36	-0.15	-0.25	0.767	الشركة العراقية لصناعة الكارتون	6
-1.05	0.37	1.60	-0.281	-0.953	-	الشركة العراقية للنقل البري	7
7.48	0.41	9.5	0.047	0.097	0.73	الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور	8
0.54	0.26	0.72	-0.082	-0.176	0.283	شركة أنتاج الألبسة الجاهزة	9
6.621	1.06	6.59	0.140	0.132	0.766	الشركة الوطنية لصناعة وتجارة الأثاث	10
0.57	0.29	0.72	-0.01	-0.29	0.257	الشركة العراقية للسجاد والمفروشات	11
0.55	0.16	0.76	-0.1	-0.1	0.336	شركة المشروبات الغازية والمعدنية للمنطقة الشمالية	12

المصدر : أعداد الباحث

جدول رقم (2) الشركات الناجحة والفاشلة وفق نتائج تطبيق نموذج التمان

ت	الشركات المحتمل فشلها مستقبلًا (Z)	ت	الشركات من غير المحتمل فشلها (Z > 2.99)
1	الشركة العراقية للأعمال الهندسية	1	شركة الهلال الصناعية
2	شركة المنصور للصناعات الدوائية	2	الشركة النخبة للمقاولات
3	شركة المعمورة للأستثمارات العقارية	3	الشركة العراقية لصناعة الكارتون
4	الشركة العراقية للنقل البري	4	شركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور
5	شركة أنتاج الألبسة الجاهزة	5	الشركة الوطنية لصناعة وتجارة الأثاث
6	الشركة العراقية للسجاد والمفروشات		
7	شركة المشروبات الغازية الشمالية		

المصدر : أعداد الباحث

تحليل النتائج :

من خلال مقارنة قيمة المؤشر (Z) مع عناصر المعادلة التي هي مؤشرات مهمة تعطي أذار مبكر عن تعرض الشركات للفشل في المستقبل وكالاتي :

- بالنسب للمؤشر الأول (X1) والذي يمثل نسبة صافي رأس المال العامل الذي هو أحد نسب السيولة يرتبط بعلاقة قوية مع قيمة (Z) فكلما كانت قيمة Z منخفضة تكون نسبة صافي رأس المال العامل متدنية أيضا وأن نسبة صافي رأس المال العامل المنخفض يشير الى قلة أو عدم وجود السيولة وهو مؤشر الى أن الشركة تحقق خسائر وليس لها القدرة على سداد التزاماتها وهو سبب من أسباب الفشل المالي وعدم أستمرارية الشركات .

- بالنسبة للمؤشر الثاني (X2) والذي يمثل نسبة الأرباح المحتجزة الى أجمالي الموجودات يلاحظ أن هذه النسبة في غالبية الشركات عينة الدراسة ذات نسب منخفضة وهي تشير الى عدم توزيع الأرباح وهو مؤشر أيضا الى وجود عجز متراكم في تلك الشركات او عدم وجود سيولة لديها ويمكن ملاحظة أن الشركات التي تكون فيها قيمة (Z) منخفضة تعاني من انخفاض في نسبة الأرباح المحتجزة .

- بالنسبة للمؤشر الثالث (X3) الذي يمثل نسبة الربح قبل الفوائد والضرائب الى أجمالي الموجودات والذي يسمى أيضا بمعدل العائد على الأستثمار ويعد هذا المعدل من المؤشرات الذي يعطي أذار مبكر عن أستمرار الشركة أو فشلها في المستقبل وهناك علاقة قوية بين قيمة Z ومؤشر العائد على الأستثمار فكلما كانت قيمة Z متدنية كلما كانت نسبة معدل العائد على الأستثمار متدنية أيضا وبالعكس .

- بالنسبة للمؤشر الرابع (X4) والمتمثل بنسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين وتعد هذه النسبة من المؤشرات المهمة الذي يبين قدرة الشركة على تسديد التزاماتها من خلال موجودات تلك الشركات حيث تبين هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين في الشركة والديون المترتبة على الشركة وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك أفضل للشركة وأن انخفاض هذه النسبة يدل على زيادة ديون الشركة مقارنة بموجوداتها وبالتالي عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها وهو أحد مؤشرات فشل الشركات في المستقبل حيث يلاحظ انخفاض هذه النسبة في أغلب الشركات التي كانت قيمة Z فيها منخفضة .

- بالنسبة للمؤشر الخامس (X5) المتمثل بنسبة المبيعات الى الموجودات ووفقا لهذه النسبة فأن أنخفاضها سوف يؤدي الى أنخفاض قيمة Z وأن أنخفاض هذه النسبة مؤشر على عدم كفاءة إدارة تلك الشركات في أستغلال موجوداتها في تحقيق مبيعات عالية .

رابعا: الأستنتاجات واتوصيات:

الأستنتاجات: في ظل الدراسة النظرية والنتائج التحليل العملي فقد توصلت الدراسة الى الأستنتاجات الآتية :

- بعد التغييرات الاقتصادية المتسارعة والأنهيارات المالية لعدد من الشركات وصدور المعيار المحاسبي الدولي رقم (570) فإن عملية التنبؤ بالفشل المالي هو أمر ضروري لتجنب المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركات وتؤدي الى فشلها المالي ومن ثم توقفها عن ممارسة نشاطها والتصفية القانونية لتلك الشركات .
- أن إدارة الشركات تتحمل مسؤولية أعداد القوائم المالية الختامية للشركات وأيضا مسؤولية تقييم قدرة الشركة على الأستمرار في نشاطها وممارسة أعمالها .
- تقع على عاتق المدقق الخارجي مسؤولية قيامه بعدة إجراءات وأستخدام كافة الأدوات والوسائل ومنها نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الشركات لتقييم قدرة الشركة على الأستمرار في نشاطها في أطار بذله العناية المهنية اللازمة وفقا لما نص عليه معيار التدقيق الدولي رقم (570) .
- هناك مؤشرات عدة ومراحل تمر بها الشركات قبل وصولها لمرحلة الفشل المالي ولكل مرحلة مجموعة من المؤشرات التي على إدارة الشركة والمدقق الخارجي الأنتباه والأسترشاد بها لتحديد الوضع المالي للشركة وأتخاذ الإجراءات اللازمة قبل الوصول الى مرحلة الفشل المالي .
- تعتمد نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات في الفترات المستقبلية على المعلومات المالية المنشورة والمفصح عنها في البيانات المالية للشركات وتحتوي هذه النماذج على مجموعة من النسب المالية وبعد نموذج التمان من أكثر النماذج دقة للتنبؤ بفشل الشركات وأكثرها استخداما في عملية التقييم.
- وفقا لنتائج تحليل المؤشرات المالية الرئيسية لبعض الشركات في عينة الدراسة فإن هناك ضعفا في أدائها من خلال العديد من المؤشرات السلبية التي برزت في نتائج التحليل وهذا يعطي مؤشرا عن احتمالية وصولها لمرحلة الفشل المالي في المستقبل وعلى إدارة تلك الشركات اتخاذ كافة الإجراءات والوسائل اللازمة لأدائها لضمان أستمرار عملها ووصولها لمرحلة الفشل المالي مستقبلا.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل لها الدراسة فأنها توصي :

- العمل على إصدار التشريعات المحلية في العراق والمعايير المحاسبية المحلية العراقية وتبني المعايير الدولية التي من شأنها ألزام إدارة الشركات العراقية والمدققين الخارجيين في تلك الشركات على القيام بالأجراءات المهنية اللازمة لتقييم قدرة تلك الشركات في الأستمرار بعملها من عدمه مستقبلا.
- العمل على زيادة مناهج الدراسة الأكاديمية والمهنية في الجامعات والمعاهد الأكاديمية والمهنية العراقية في مواضيع التحليل المالي والأحصائي والفشل المالي ونماذج التنبؤ به.

- حث المنظمات والنقابات والجمعيات المهنية المحاسبية والتدقيقية على إقامة الورش المهنية العملية للتعريف بأهمية استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الشركات العراقية لزيادة الأدرار عند أدارات الشركات والمدققين الخارجيين لها بضرورة استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات في عملية التقييم بقدرة الشركات على الأستمرار في عملها أو تعرضها للفشل المالي مستقبلا.

المصادر:

المصادر العربية:

- حمزة الزبيدي ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء للتنبؤ بالفشل المالي ، العراق ، 2011 ، ص307 .
- ربحان شريف ، أصدار كفاءة وكفاءة النماذج الكمية للتنبؤ بالأفلاس ، مجلة العلوم الأنسانية ، الأردن ، ص33 .
- صلاح عثمان و غزوان منير ، تحليل بقاء الشركات للتنبؤ بالفشل المالي ، رسالة دكتوراه ، جامعة الموصل ، العراق ، 2000، ص 178 .
- سعيد عبد السلام ، البنك العربي الأيطالي ، دار النشر ، ايطاليا ، 2000 ،ص363 .
- شبيب كامل ، الدوري ، أدارة الشركات المالية ، بيت البرزي للنشر ، الأردن ، 2010 ، ص245 .
- قاسم الهيت ، استخدام نماذج التحليل المالي لأختبار فرض أستمرارية الشركات ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 64 ، 2009 ، ص11 .
- عباس علي ، تحديد الأسباب الأدارية والمالية لفشل الشركات ، جامعة الشرق الأوسط ، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية ، العدد 25 ، 2010 ، ص21 .
- عثمان محمد داود ، أدارة وتحليل الأئتمان ، بيت الفائق للنشر ، الأردن 2012، 2011 ، ص88 .
- عمر محمد و حازم السراج ، تقدير نموذج التنبؤ بأسعار الأسهم في أسواق رأس المال العربية ، أطروحة ماجستير ، الأردن ، 2012، ص44 .
- محمد خالد الباني ، دور تحليل الأئتمان في الحد من التخلف عن السداد ، رسالة الدكتوراه ، جامعة الموصل ، العراق ،2000، ص39 .
- مراد قاسم ، عملية التنبؤ بالتدفق النقدي ، أطروحة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن ،2010، ص20 .
- محمد مطر ، طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات ، مجلة اليسير ، جامعة البتراء ، الأردن ، 2001، ص20 .

- يوسف محمد عاشور و مجيد محمد فاروق ، فشل الأعمال في المصارف في قطاع غزة ، مجلة الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2005، ص 44 .

المصادر الأجنبية:

-Gordan , Towardsa theory of financial distress , the journal of financial,1971.

المعايير المحاسبية الدولية:

-الاتحاد الدولي للمحاسبين، معيار الأستمرارية رقم (570) ، 2010 .